دولة القانون يؤكد استمرار العملية السياسية بغض النظر عن الخلافات

العراقية متفائلة بحلّ الأزمة: عودتنا للحكومة بعد المؤتمر الوطني

بغداد/ المدى

أكدت القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أهمية عقد المؤتمر الوطني المرتقب لتجاوز الأزمة الراهنة وبناء شراكة حقيقية بين الكتل السياسية، وقالت إن لقاءاتها مع قيادات القوى السياسية خلال الأيام القليلة الماضية اتسمت بالارتياح وسادتها أجواء التفاؤل.

وتتهم العراقية ائتلاف رئيس الحكومة نوري المالكي بتهميشها والتفرد باتخاذ القرارات منذ أن توصلت الكتل السياسية إلى اتفاق لتشكيل الحكومة في أواخر عام ٢٠١٠.

وقاطعت العراقية جلسات الحكومة والبرلمان إثر تفاقم الخلافات بعد أن أصدر القضاء مذكرة اعتقال بحق القيادي في العراقية ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وسعي المالكي إلى عزل نائبه والقيادي في العراقية صالح المطلك.

وقالت المتحدثة الرسمية باسم العراقية ميسون الدملوجي في بيان تلقت (المدى) نسخة منه أمس السبت إن "قيادة كتلة العراقية اجتمعت مساء الأمس واستعرضت الأوضاع على الساحة السياسية في عموم العراق".

وأوضحت أن "ما آلت إليه العملية السياسية في البلاد تستدعي معالجة الأوضاع بسرعة"، مضيفة أنه "لابد من تفكيك المشاكل وتوجيه العراق إلى طريق السلامة والأمن والاستقرار، ولعقد المؤتمر الوطني الذي سيكون أساساً لنقلة مهمة لبناء شراكة وطنية حقيقية".

وبينت أن "لقاءات العراقية مع قيادات القوى السياسية وفي مقدمتها رئيس الجمهورية جلال طلباني وقيادة كتلة الأحرار وكتلة المواطن ونائب رئيس الجمهورية خضير الخزاعي اتسمت بالارتياح الشديد وسادتها أجواء التفاؤل".

وأضافت الدملوجي أن "قيادة العراقية تأمل أن تستمر هذه الأجواء من خلال تحديد اللجان التحضيرية للمؤتمر الوطني لكي تعود العراقية إلى اجتماعات مجلس الوزراء وضخ المزيد من التفاؤل للمواطنين".

وعلى صعيد ذي صلة أكدت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف أن الكرد لا يخافون من شيء كونهم يمتلكون حقوقا داخل الدستور العراقي، مضيفة ان الكرد لا يريدون مطالب لا ينص عليها الدستور العراقي.

وقالت الجاف إن "الدستور العراقي هو سبب وجود السلطتين التشريعية والتنفيذية ولا يستطيع أحد خرق الدستور وفي حال خرقه ستكون هناك علامة استفهام كبيرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية لأن عدم الالتزام بالدستور العراقي يعتبر مخالفة دستورية"، وأضافت أننا "لا نريد مطالب لا ينص عليها الدستور العراقي".

وأشارت إلى أن "جميع الكتل السياسية اتفقت بعد عام ٢٠٠٣ على إزالة آثار النظام الدكتاتوري السابق كالإبادة الجماعية وتغيير الحدود وانتهاكات حقوق الإنسان".

ونوهت الجاف إلى أن "أي شخص وأي كتلة وأي فرد يعارض إزالة آثار النظام السابق فإن هذا التصرف معناه أنه يدافع عن النظام السابق ويؤمن بأفكاره لذلك لا نخاف من هذا الشيء ولا أي شيء آخر لأن جميع الكتل السياسية متفقة على تطبيق الدستور".

وتابعت "في حال عدم تطبيق هذه النقاط في المؤتمر الوطني فستكون هناك ردة فعل كبيرة من الشارع الكردستاني وفي حال عدم النظر بالمطالب الكردية من قبل البرلمان والقيادات السياسية فإن الشعب الكردي آنذاك هو من سيقرر".

وقالت الجاف إننا "لا نطالب إلا بحقوقنا الدستورية وبالرغم من أننا نحاول دائما الحفاظ على العملية السياسية والديمقراطية ولكن نجد تنصلاً في تنفيذ مطالبنا الدستورية المتعلقة بحقوقنا بالإضافة إلى أن هناك بعض الكتل السياسية تعارض حقوقنا".

وعلى صعيد ذي صلة كشف عضو ائتلاف دولة القانون النائب عن التحالف الوطني جواد البزوني، عن وجود سعي لدى الكتل السياسية باتجاه عدم تأثير خلافاتها السياسية على مجلسي الوزراء والنواب.

وقال البزوني: إن الأزمة السياسية ستبقى مستمرة بين الكتل السياسية، ما يهم الكتل الآن حل الخلافات وليس الاختلافات بشأن القضايا العالقة، مشيراً إلى وجود سعي سياسي باتجاه عدم تأثير الخلافات على عمل مجلسي الوزراء والنواب حتى وأن بقيت الأزمة مستمرة.

وأضاف: أن الكتل السياسية تحاول العمل على عدم التأثير على عمل المجلسين لكي تبقى العملية السياسية مستمرة.

وكان النائب السابق وائل عبد اللطيف، قد وصف الأزمة الحالية بأنها متجذرة وغير قابلة للانفراج ولن تنتهي إلا بانتخابات عام ٢٠١٤.

وقال عبد اللطيف إن الأزمة السياسية بدأت منذ انتخابات عام ٢٠١٠ ولم تحل إلا بانتخابات ٢٠١٢ لأن الخلافات كثيرة وليس من السهل حلها أو تصحيح مسار العملية السياسية.

وأضاف: أن الأزمة الحالية متجذرة وغير قابلة للانفراج ويوما عن يوم يظهر موقف معين من كتلة يؤزم الوضع لذلك لا يمكن أن تنتهي هذه الأزمة إلا بانتخابات عام ٢٠١٤.

وأشار عبد اللطيف إلى أن من الممكن أن تحصل الآن حلول مؤقتة لكن سرعان ما تتغير هذه الحلول وتظهر الأزمة من جديد.

تضارب الأنباء بشأن منصب عطا في جهاز الاستخبارات

لجنة الدفاع تطالب بتحويل مستشارية الأمن الوطني إلى وزارة

بغداد/ المدى

أكدت لجنة الأمن والدفاع النيابية إن "الوضع السياسي في البلاد اثر بشكل سلبي على اختيار كبار القادة الأمنيين في الوزارات الأمنية، في حين استبعد ائتلاف دولة القانون حسم مرشح منصب وزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني على اعتبار أنها مسألة معقدة ومرتبطة بالقائمة العراقية لترشيحها شخصا مقبولا لمنصب وزارة الدفاع.

وقال شوان في تصريحات صحفية أمس إن "الدستور العراقي ينص على طرح ملفات تسلم القيادة الأمنية في الوزارات من مدير عام فما فوق و تقديم أسماء المرشحين لها إلى البرلمان للنظر فيها والتصويت عليها" مشيرا إلى أن "المعلومات التي أفادت بتسلم الفريق قاسم عطا منصبا رفيعا في وكالة الاستخبارات لم نتأكد من صحتها بعد".

وأضاف إن "الوضع السياسي المتأزم في البلاد حال دون تطبيق هذا القانون ولم يتم عرض أية ملف على البرلمان حتى الآن وهذا يعد من إحدى المشاكل الأمنية والعسكرية التي يمر بها العراق حاليا"، معربا عن أمله في "إنهاء الخلافات التي أخرت من تسمية المرشحين للوزارات الأمنية وتقديم المرشحين ليتم التصويت عليهم بأسرع وقت ممكن".

وكان مصدر قد كشف في وقت سابق إن الناطق باسم قيادة عمليات بغداد الفريق قاسم عطا سيستلم منصب مدير استخبارات وكالة المعلومات والتحقيقات الوطنية بدلاً من المدير الحالي اللواء رائد شاكر جودت ولكن لم يصدر حتى الآن أي أمر رسمي بهذا الاستبدال من قبل مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

ودعا عضو في لجنة الأمن والدفاع النيابية إلى تفعيل مستشارية الأمن الوطني وجعلها وزارة حقيقية لطبيعة التحديات الأمنية في البلاد.

وقال عضو اللجنة النائب عمار طعمة "أننا نحتاج اليوم إلى تفعيل مستشارية الأمن الوطني وجعلها وزارة حقيقية لطبيعة التحديات وأساليب العدو الإرهابية التي تقتضي التركيز على الجانب الأمني المعلوماتي وهذه المهمة لا تستطيع الأجهزة الاستخبارية وحدها او الشرطوية النهوض بهذه المسؤولية بقدر وجود عناصر مدنية ترتبط بجهاز الأمن الوطني وتغطي جميع المساحات والمناطق التي من المتوقع أن تتخذ الجماعات المسلحة منها أو فيها منطلقا لأعمالها الإرهابية التي تهدد امن الدولة والشعب".

وأضاف "كما ينبغي ان ترصد لهذه الوزارة التخصيصات المالية التي تتناسب وحجم التحديات الموكلة إليها لان الاسلوب الاجدى اليوم في محاربة الإرهاب هو العمل الاستخباري فكلما نشط وتصاعد أداء الأجهزة الامنية والمعلومات الواردة إليها التي تساعدها في تنفيذ عمليات استباقية ضد المجاميع الإرهابية، قلل بذلك الكثير من الجهود وعجل بإحباط الأعمال الإرهابية والكشف عنها قبل تنفيذها في مراحل التخطيط والأفضل من ذلك اختراق تلك التنظيمات المسلحة والكشف عن مخططاتها".

وأيد طعمة توزيع الأجهزة الأمنية ووصفه بالأمر الطبيعي، لكنه أشار إلى أن هناك خللا وضعفاً في مستوى التنسيق فيما بينها لاسيما بين الأجهزة الاستخبارية في مجال جمع المعلومات الأمنية لذا نحن بحاجة اليوم إلى قانون ينظم مهام كل مؤسسة أمنية وتحديد مساحة عملها ما يوضح نقاط الالتقاء والتنسيق بشكل واضح".

وعلى صعيد آخر قال القيادي في دولة القانون سعد المطلبي أمس إن "التحالف الوطني بإمكانه حل مسألة مرشحه لمنصب وزارة الداخلية في اجتماع واحد، مشيرا إلى انه "ما الفائدة من عقد الاجتماعات واللقاءات والقائمة العراقية غير ملتزمة بتقديمها أسماء مقبولة لمنصب وزارة الدفاع". يذكر أنّ الوزارات الأمنية لا تزال شاغرة منذ إعلان تشكيل الحكومة الحالية نهاية عام ٢٠١٠ بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد عين وزير الثقافة سعدون الدليمي وزيرا للدفاع وكالة فيما بقي منصب وزير الداخلية يدار بالوكالة من قبل المالكي وهو ما اعترضت عليه القائمة العراقية التي كانت قد قدمت ٩ مرشحين للمنصب، لاقوا الرفض من قبل المالكي.

نواب الأنبار يلوّحون بالإقليم.. وينتظرون إيفاء الوعود

بغداد/ المدى

قال النائب عن تحالف الوسط المنضوي في القائمة العراقية عيفان العيساوي إن اللجنة المشكلة لمتابعة مطالب محافظة الانبار قد وصلت الى طريق مسدود في بغداد وعدم توصلها الى نتائج ملموسة بشأن جعل المحافظة اقليما .وقال العيساوي في تصريحات صحفية امس أن" عدم تحقيق مطالب ابناء الانبار ستتجدد المطالبة من قبل أبنائها بجعل المحافظة إقليما، مشيرا إلى أن "هناك الكثير من الوعود التي أطلقت من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لكن ما يهمنا هو ما يتحقق على ارض الواقع".

وأضاف انه "في حال عدم تحقيق مطالب أبناء الأنبار ستتم إعادة النظر بمطالبات محافظة الأنبار بجعلها إقليما حينذاك سيكون الحق في اللجوء الى خيار إقامة إقليم الأنبار".

وكان رئيسُ الوزراء نوري المالكي قد أبدى خلال استقباله عددا من شيوخ ووجهاء محافظة الأنبار استعدادَه لتنفيذ جميع المطالب التي تقدم بها مجلسُ المحافظة".

وكان رئيسُ الوزراء نوري المالكي قد أعلن عن إصداره توجيهات إلى الوزارات والدوائر المختصة للإسراع في تلبية مطالب أهالي محافظة الأنبار وقال المالكي عقب لقائه شيوخ عشائر محافظة الأنبار ووجهاءَها يوم ١٦ من من شهر كانون الثاني الحالي إنه اصدر أوامرَ بتحويل قاعدة الحبانيَة إلى مطار مدني للمحافظة وإعادة عمل مصفىَ حديثة وصيانة الطريق الدولي المار بالرمادي وتحسين الواقع التعليمي والخدمي، تجدر الاشارة الى ان الحكومة المحلية في محافظة الأنبار كررت تهديدَها خلال الأيام الماضية بإعلان المحافظة إقليما بسبب تأخر المالكي عن الاستجابة لمطالب المحافظة القاضيةِ بإطلاق سراح المعتقلين الأبرياء وزيادةِ صلاحيات الحكومة المحلية من اجل تنفيذ المشاريع المعطلة.

وحذر النائب عن الائتلاف الوطني حسين المرعبي، من إعلان أقاليم جديدة لعدم إعطاء صلاحيات كافية لمجالس المحافظات، في حين اعتبر أن عدم منح الصلاحيات مخالفة دستورية، حمل الحكومة مسؤولية بطء تنفيذ المشاريع في المحافظات بسب الإجراءات الروتينية.

وقال المرعبي في بيان له إن "عدم إعطاء صلاحيات كافية لمجالس المحافظات مخالف للدستور"، محذرا من "إعلان محافظات جديدة نفسها إقليما، بسبب عدم إعطاء الصلاحيات الكافية من قبل حكومة المركز إلى مجالس المحافظات".

وحمل المرعبي "الحكومة المركزية مسؤولية البطء بتنفيذ المشاريع في المحافظات، بسبب إجراءاتها الروتينية المتبعة في دوائرها، مما يتسبب بإرجاع فائض من مخصصات المحافظات المالية"، مشيرا إلى أن "الحكومات المحلية لا تمتلك حسابات مستقلة تتمكن من صرفها بحرية لتمارس عملها بشكل صحيح".

وأضاف المرعبي أن "قانون الموازنة الاتحادية لم يعط صلاحيات لمجالس المحافظات في تنفيذ المشاريع التي لم تدرج بالخطة الاستثمارية"، مبينا أن "تنفيذ أي مشروع يحتاج إلى موافقات معقدة من قبل وزارة التخطيط ومن مجلس الوزراء".

وكان مجلس محافظة ديالى، قد صوت في (١٢ كانون الأول ٢٠١١)، بغالبية أعضائه على إعلان المحافظة إقليما إداريا واقتصاديا، كما ووقع غالبية أعضاء المجلس طلبا رسميا موجها إلى الحكومة المركزية بشأن القرار.

وتعتبر محافظة ديالى المحافظة العراقية الثانية التي تعلن نفسها إقليما إداريا واقتصاديا، بعد أقل من شهرين على إعلان محافظة صلاح الدين في (٢٧ من تشرين الأول الماضي)، إقليما اقتصاديا وإداريا، كرد فعل على إجراءات وزارة التعليم العالي، مطلع تشرين الأول الحالي، بإقصاء ١٤٠ أستاذاً وموظفاً من جامعة تكريت وفصلهم عن العمل تنفيذا لقانون هيئة المساءلة والعدالة، وكذلك ردا على حملة الاعتقالات التي شهدتها المحافظة صلاح الدين، في ٢٣ و٢٦ تشرين الأول الحالي، والتي شملت العشرات من ضباط الجيش العراقي السابق وأعضاء بحزب البعث المنحل.

النائبة المستقلة مستمرة في محاسبة وزيرة المرأة لمخالفتها الدستور

السهيل: مناقشة الزيدي أمام البرلمان لا في لجنة المرأة والطفولة

بغداد/ المدى

قالت النائبة المستقلة صفية السهيل إن التصريح الذي نقل عنها أمس الأول بخصوص تضييف وزيرة المرأة في البرلمان خلط بين رأيها الشخصي وبين الطلب الذي وقعت عليه ما يقارب ٥٠ برلمانية.

وأوضحت السهيل في بيان تلقت (المدى) أن ما يقارب ٥٠ برلمانية قدمن طلبا لرئاسة البرلمان يعبرن فيه عن رغبتهم في تضييف وزيرة الدولة لشؤون المرأة.

وأشارت الى ان الطلب نص على لدى عدد من السيدات عضوات مجلس النواب الرغبة في استضافة وزير الدولة لشؤون المرأة، لغرض الاستيضاح ومناقشة بعض القرارات الصادرة عن الهيئة العليا للنهوض بالمرأة، وما تناقلته وسائل الإعلام عن بعض القرارات الصادرة من الوزيرة، وكذلك مناقشة بعض القضايا الأخرى المتعلقة بحقوق المرأة ورؤية الوزارة لها.

على أن تتم الاستضافة في إحدى قاعات البرلمان الخاصة وليس في لجنة المرأة والأسرة والطفل كما نشر.

وأكدت السهيل ان ما نقل عنها بخصوص استضافة الوزيرة لتصريح لها يتعلق بعدم إيمانها بالمساواة بين الرجل والمرأة خرج باسمها شخصياً، لكنها احد الداعين والمبادرين مع عدد من الزميلات لتضييف الوزيرة للأسباب المذكورة بالطلب الرسمي الموقع عليه.

وأشارت إلى أنها ترغب شخصياً بطرح سؤال مباشر حول ما صرحت به الوزيرة بصفتها الرسمية في الحكومة العراقية وليس بصفتها الشخصية عبر وسائل الإعلام عن عدم إيمانها بالمساواة ما بين الرجل والمرأة.

واعتبرت السهيل إن هذا الأمر يعد مخالفة دستورية صريحة (للمادة ١٤) من الدستور العراقي الذي يؤكد ان العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية او الأصل او اللون أو الدين او المذهب او المعتقد او الرأي او الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي إضافة لمواد دستورية أخرى منها (المادة١٧) من الدستور الذي عاصرت فترة كتابته وكنت من اشد المطالبين والمدافعين من خلال لوبي واسع مع عدد من الديمقراطيين بتضمين هذه المادة بقانون إدارة الدولة ومن بعده بالدستور العراقي الجديد جنباً إلى جنب مع عدد من أعضاء مجلس الحكم وأعضاء لجنة كتابة الدستور في الجمعية الوطنية فيما بعد. وأضافت كنا مستقرئين مبكراً الخوف من المستقبل وضرورة حفظ هذا الحق دستورياً لكي لا يفرض علينا ما يحاول فرضه البعض الآن تحت مسميات عديدة.